



برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة P3a



تدعيم هيكل و سير مركز البحوث القانونية والقضائية
قصد التنفيذ الأمثل لمهامه في البحث والخبرة.
التوأمة بين مركز البحوث القانونية والقضائية والاتحاد
الأوروبي، وزارة العدل الفرنسية والمجلس العام
للسلطة القضائية الإسباني.

يوليو 2013 - يوليو 2015



منشطو التوأمة

السيد أحمد الشافعي.

السيد أرزقي سي حاج محند.

المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية، رئيس المشروع الجزائري.
قاضي، باحث بمركز البحوث القانونية والقضائية والنظير الجزائري المستشار للتوأمة المقيم.

شارع تلة حسان، الشراقة - الجزائر -

الهاتف: +213 (0) 21 37 19

الهاتف: +213 (0) 21 37 19 /89 12 81

البريد الإلكتروني: arezkisihadj@mjustice.dz

الفاكس: +213 (0) 21 36 46 08

وحدة تسيير البرنامج P3a.

البريد الإلكتروني: dgcrjj@mjustice.dz

السيدة شنتال بويسيار.

السيد بن مراد المدير الوطني للبرنامج P3A II
فصل المعارض، الصنوبر البحري - المحمدية - الجزائر.

الرئيسة الأولى لمحكمة الاستئناف بأكس أون بروفانس

رئيسة المشروع. فرنسا- إسبانيا

said.benmerad@p3a-algerie.org

الهاتف: +33(0) 4 42 33 80 00

المتعاملون.

البريد الإلكتروني: chantal.bussiere@justice.fr

فرنسا: العدالة للتعاون الدولي

السيد كارلوس الميلا فيش.

karima.zouaoui@gip-jci.gouv.fr

مستشار في العلاقات الدولية، المجلس العام للسلطة القضائية، رئيس مشروع إسبانيا.

الهاتف: +34(0) 9 17 00 62 89

إسبانيا: FIIAP, jvega@fiiapp.es

البريد الإلكتروني: luismanuel.ugarte@cgpj.es

السيد جان جاك فريون.

مستشار للتوأمة المقيم

الهاتف: +213(0) 658 24 67 13

البريد الإلكتروني: jzfrion-crjj@p3a-algerie.org

التوأمة

- ميلاد التوأمة:

أنشئ مركز البحوث القانونية والقضائية سنة 2006 وهو مركز للبحوث موضوع تحت سلطة وزير العدل يقع مقره بمدينة الجزائر (بالشراقة).

يتولى مركز البحوث القانونية والقضائية دراسة كل طلب استشارة صادر عن وزارة العدل والقيام بكل البحوث في المجال القانوني والقضائي.

- في إطار عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، دخل اتفاق التعاون حيز التطبيق في 01 سبتمبر 2005 وفي هذه الظروف انطلق تنفيذ برنامج عقد الشراكة (P3A) والذي يهدف أساسا إلى:

- تسهيل نجاح الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- تدعيم مسار العمل ببرنامج اتفاق الشراكة

يهدف برنامج عقد الشراكة إلى مرافقة تنفيذ اتفاق الشراكة في كل أبعاده. وتشمل مجالات تدخله:

• الدعم المباشر للمؤسسات المكلفة بتنفيذ اتفاق الشراكة.

• وضع هيكل تنظيمي لبرنامج الشراكة.

• الإعلام المستمر والمتواصل للفاعلين المباشرين أو غير المباشرين المعنيين باتفاق الشراكة وكذا الجمهور حول تطورات تنفيذ اتفاق الشراكة.

وفي هذا الإطار نشأت مبادرة التوأمة بين مركز البحوث القانونية والقضائية ودولتين عضويتين في الاتحاد الأوروبي. وانطلاقا من هذه التوأمة، تم تجنيد عدد من الخبراء، فرنسيين وإسبان، الذين قاموا بزيارات ميدانية تهدف كلها إلى تعزيز قدرات مركز البحوث القانونية والقضائية.

ولغرض تسهيل وتنفيذ بنود التوأمة تم تعيين مستشار مقيم للتوأمة وهو قاضي فرنسي أقام بالجزائر وعمل بالمركز لمدة سنتين.

رافق تنفيذ بنود التوأمة بصفة منتظمة كل من وحدة تسيير برنامج دعم اتفاق الشراكة و المدير الوطني.



من أجل هدف مزدوج

يرمي عقد التوأمة، من جهة، إلى تحقيق هدف خاص يتمثل في تدعيم وتعزيز هيكل وسير مركز البحوث القانونية والقضائية من أجل تفعيل أمثل لمهامه المتعلقة بالخبرة، ومن جهة أخرى، تحقيق هدف عام، يتمثل في الدعم الدائم للنظام القانوني والقضائي الجزائري في مجالات إعداد وتطبيق القانون، تعزيز دولة القانون وضمان الأمن القانوني.

*- للوصول إلى هذه الأهداف، رسمت أربعة نتائج إلزامية، تم تحقيقها بعد سنتين من العمل به:

- 1- تحديد الخطوط العريضة لسياسة علمية قانونية وقضائية متعددة السنوات.
- 2- تطوير سياسة تسيير الكفاءات والتكوين لموظفي مركز البحوث القانونية والقضائية.
- 3- إعداد الخطوط العريضة لسياسة التوثيق والنشر.
- 4- وضع وإرساء نهج الجودة وسياسة الاتصال.

التوأمة من خلال الأرقام

- انطلاق التوأمة: 3 جويلية 2013
- مدة التوأمة: سنتين (02)
- التمويل الخاص بالاتحاد الأوربي: €1145000
- تمويل جميع الندوات والملتقى على حساب ميزانية مركز البحوث القانونية و القضائية
- النتائج الإلزامية: 24 نشاط
- 46 خبيرا فرنسيا واسبانيا
- 129 مهمة خبرة
- 508 أيام خبرة
- 06 ندوات وملتقى دوليين



المحاور الأساسية للتوأمة

➤ تبادل الأفكار حول منهجية البحث، التفكير حول تسيير مشاريع البحث، اختيار وتحديد مواضيع البحث. نصائح حول التحرير.

➤ لقاءات مع باحثين فرنسيين وإسبان من ذوي المستوى العالمي (قضاة، باحثون في القانون الجزائري، المدني، الدولي، باحثون ومدراء البحث بالمركز الوطني للبحث العلمي CNRS، علماء الاجتماع، خبراء في الإعلام الآلي القانوني، في الاتصال، في تسيير مراكز التوثيق، وصحفيين)

- الانضمام إلى شبكات البحث الجزائرية: (الجامعة، معهد الحقوق، دائرة علم الاجتماع، مخبر التغيير الاجتماعي، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية cread، مراكز البحوث في الانترنتوبولوجيا الاجتماعية والثقافية crasc، ومعهد علم الإجرام)

- الانضمام إلى شبكات بحث دولية: هيئة البحث في القانون والقضاء، معهد الدراسات العليا حول القضاء، مركز الدراسات في علم الاجتماع الخاص بالقانون والمؤسسات الجزائرية، مركز علم الإجرام بباريس، مركز الدراسات حول العلاقات الدولية والأوربية باكس أون بروفانس، كلية الحقوق بمانبوليي، مركز الدراسات السياسية والدستورية بمدريد، جامعة مدريد.

- الانضمام إلى فضاءات البحث والمؤسسات في إطار الشراكة :

فرنسا: محكمة النقض (مصلحة التوثيق والدراسات والتقارير)، مجلس الدولة، مديرية الشؤون الجزائرية وإجراءات العفو بوزارة العدل، مكتب القانون المقارن بوزارة العدل، المجلس الأعلى للتقييم والتعليم العالي، مديرية الإعلام والتشريع بالوزارة الأولى الفرنسية (Legifrance و service-public.fr)، دار النشر دالوز.

إسبانيا: المجلس العام للسلطة القضائية بإسبانيا، المحكمة العليا بإسبانيا المعهد الوطني للإدارة العامة بمدريد، مركز التوثيق القضائي بسان سيباستيان.

مركز البحوث القانونية والقضائية حاليا.

- **وضعية مركز البحوث القانونية والقضائية**
- رفع التعداد البشري للباحثين بالمركز من 8 إلى 17 قاضيا باحثا وأمينة ضبط رئيسية باحثة.
- اكتساب مهارات في البحث مستمدة من مراكز ذات الجودة
- تدعيم مركز التوثيق، موقع الانترنت الخاص بالمركز.
- تدعيم التنظيم الداخلي للمركز: اقتراح استحداث فرق بحث متكونة من باحثين ووثائقيين ومختصين في الإعلام الآلي- تعيين مدير علمي..... إلخ.

- **نشاط مكثف بالمركز**

- نظم المركز 06 ندوات وملتقى دوليين خلال 12 شهرا :
- الطرق البديلة لحل النزاعات في 18 جوان 2014
- نوعية العدالة في 27 أكتوبر 2014
- المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في 27 نوفمبر 2014
- طرق الإثبات الحديثة في 5 فيفري 2015
- التعليق على القوانين في 25 فيفري 2015
- البحث المتعدد التخصصات في 25 مارس 2015
- الحماية الجزائية للطفل 30 أبريل 2015

وأيضًا:

- إنشاء المجلة الجزائرية للقانون والعدالة، وهي مجلة عامة لفائدة ممارسي القانون (قضاة، محامين، أساتذة، طلبة....) حول شؤون القانون والقضاء.
- استحداث مجلة أشغال الندوات.
- استحداث مرجع تلخيص الندوات والملتقيات.
- إنشاء ورشات عمل للباحثين بالمركز لتقديم نتائج أعمالهم في البحث.
- إنشاء ورشات عمل مع شركاء المركز في البحث من أجل مقارنة متعددة المهن والتخصصات.
- تجديد موقع الانترنت الخاص بالمركز
- استحداث نشرية إعلامية إلكترونية
- خلق شراكة بين المركز والمحكمة العليا، وكلية الحقوق بالجزائر، وقسم علم الاجتماع بالجامعة ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، إلخ...



مشاريع طموحة شرع فيها أثناء التوأمة

- مشروع إعداد قانون الإجراءات الجزائية معززا بالاجتهاد القضائي يختتم في سنة 2016 بمساعدة خبراء و معلقين من دار النشر دالوز وليتاك.
- يتمثل هذا العمل في جمع الاجتهاد القضائي ثم دراسته لإدراجه في المادة القانونية المناسبة على أن يتبع هذا العمل بقانون العقوبات والقوانين الأخرى.
- إنشاء «المجلة الجزائرية للقانون والعدالة».
- إنشاء بوابة للقانون الجزائري، ودخولها حيز العمل خلال سنة 2016 بمساعدة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST. تسمح هذه البوابة لكل باحث أو رجل قانون بالاطلاع على كل المواقع القانونية (المكتبات المجلات).
- إنشاء نظام معلوماتي لتبادل المعلومات بين المركز والمراكز العربية الاثنى والعشرين (22) ، وهذا من أجل تدعيم ونشر المعلومات القانونية وتبادل الآراء بين المراكز حول مواضيع قانونية.
- خلق تعاون بين مركز البحوث القانونية والقضائية ودائرة علم الاجتماع بالجامعة، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بغرض البحث في سوسيولوجية القانون حول موضوع تطوير وتحديث العدالة مع تنظيم ملتقى حول الموضوع خلال سنة 2016. برمجة ندوة دولية حول الحق في المعلومة القانونية لنشر أعمالها في خريف 2016 ، وذلك بهدف تطوير وضمان نشر القانون الجزائري لدى العديد من الدول العربية والأوربية.

أهداف عامة تحققت

- تدعيم البحث في الجزائر وترقية المركز كمخبر للأفكار في خدمة وزارة العدل.
- تدعيم نشر المعلومة القانونية لفائدة ممارسي القانون والجمهور بصفة عامة.
- تعزيز دولة القانون والأمن القانوني.



